السعدون يصل إلى المجلس

ويترأس الجلسة

رئيس المجلس أكد أن الوزير عمار العجمي أبلغه بعدم

السعدون رفع الجلسة لغياب الحكومة.. والنواب

عاشور: إذا كان شراء مديونية المواطنين يخل بمبدأ العدالة لماذا لم تتحرك الحكومة بهذا الإطار وتقدم بدائلها ؟

كتب : أحمد الهديبان

فيما رفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة المجلس التكميلية أمس الأربعاء لعدم حضور الحكومة،أبدى عدد من النواب غضبهم على انسحاب الحكومة من جلسة مجلس الأمة أمس الأول وعدم حضورها جلسة الامس ،مشيرين إلى أن مثل هذه الخطوات الغير مدروسة ستسهم في تعقيد الأمور ،وتشي بأنها غير قادرة على الإصلاح.

وأعربوا عن الاستياء من سياسة الحكومة في التعامل مع القضايا الحيوية داخل مجلس الأمة،لافتين إلى أن النواب بادروا بالتعاون وعدم التصعيد خلال الفترة الماضية، في حين أن الحكومة أظهرت أنها ليست على مستوى الطموح.

ودعا النواب الحكومة إلى تغليب الحكمة والعقلانية ومصلحة البلد وتوفير مناخ سياسي مناسب لتقديم الإصلاحات وتشريعها وتفعيل الرقابة الحقيقية وكشف الفساد الذي دمر البلد في السنوات السابقة.

وكان السعدون قد افتتح الجلسة صباح الأيوم في ظل وجود نصاب.

وقال رئيس المجلس في كلمة له خلال رفعه للجلسة إنه "على الرغم من وجود النصاب الكامل إلا أن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي أبلغني بعدم حضور الحكومة،مضيفا أن الجلسة القادمة ستعقد بتاريخ 24 و25 يناير الجاري.

وفي هذا الشأن نصت المادة "116" من الدستور في فقرتها الأخيرة على التالي: "ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها".

وكان رئيس مجلس الأمة رفع الجلسة العادية أمس الأول بعد انسحاب الحكومة من الجلسة بعد انتقال المجلس إلى بند "تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين" لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين.

وحينها قال وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي في كلمة له إن الحكومة تطلب من مجلس الأمة إعادة تقارير اللجان البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين التي تتضمن "أعباء مالية" إلى اللجان وفقا للائحة الداخلية للمجلس لمناقشتها مع الحكومة والتوافق بشأنها.

وشرح الوزير العجمي أن "الحكومة تأمل أن يتاح لها الوقت الكافي لاحقا لتقديم رأيها باقتراحات القوانين المذكورة للوصول إلى حلول توافقية مع أعضاء مجلس الأمة وبما يتماشى مع ما أوردته في برنامجها ووفقا للإجراءات الدستورية وإمكانياتها المالية في ضوء البدائل والحلول التي تعزز من دخل الفرد الواردة في برنامج عمل الحكومة وإمكانية التوافق بشأنها".

وقد أعلن رئيس مجلس الأمة في وقت لاحق من يوم أمس الأول عقب رفع الجلسة تسلمه استجوابا من النائب مبارك الحجرف موجها إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد بصفته.

أكد النائب خالد العتيبي أن انسحاب الحكومة من جلسة مجلس الأمة أمس وعدم حضورها جلسة اليوم قد زاد الأمور تعقيدا وأعطى مؤشرا بأنها غير قادرة على حل الملفات التي يطالب بها النواب سواء المتعلقة بتحسين معيشة المواطنين أو الإصلاح السياسي في الكويت.

وقال العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من أبجديات العمل السياسي القبول بالمناقشة وسماع الرأي والرأي الآخر للخروج بتفاوض أو حلول.

وشدد على أن الحكومة إذا كانت تريد التعاون مع المجلس فيفترض أن تكون حريصة على حضور الجلسات وإيصال المعلومات بالشكل الصحيح وإبداء الرأي، مشيرا إلى وجود قضايا كثيرة قادمة وتحتاج إلى مناقشة ومواجهة.

وبين أن الحكومة تمتلك خيارات كثيرة للتعامل مع قانون القروض وحتى لو تم إقراره يمكنها رده لاحقا، معتبرا أن عدم حضور الحكومة الجلسات هزيمة وسيئة تسجل على الحكومة.

ولفت العتيبي إلى تضارب تصريحات وزير المالية الذي أوضح مرة أن قيمة القروض ١٤.٦ مليار دينار وفي تصريح آخر قال إنها ١٤.٧ مليار دينار ، مبينا أنه لو ذكرت البيانات الصحيحة والشرائح المستفيدة من القانون فسيتضح أن أكثر من ٧٥ ٪ من هؤلاء تجار عقار لا يصح أن تسقط عنهم القروض.

واعتبر أن هروب الحكومة دليل على أنها لا تمتلك المعلومات الكافية عن القروض أو أنها ضللت المجلس والشعب الكويتي بأرقام غير حقيقية لتعطيل هذا الملف.

وقال العتيبي إن قضية القروض أولوية لدى الشعب والنواب وتحتاج إلى مناقشة وبحث وإقرار لأن معاناة المواطنين وتحسين حالتهم المعيشية من أولويات أعضاء مجلس الأمة.

وأكد أنه مهما كانت خيارات الحكومة سواء بالاستقالة أو بالاستمرار فإن النواب مستمرون في مطالباتهم وجدول الأولويات الذي وضعوه سواء لقضايا تحسين معيشة المواطنين أو لقضايا الإصلاح السياسي.

ورأى أنه في حال استقالة الحكومة فإن أمام سمو رئيس مجلس الوزراء فرصة لتشكيل حكومة إنقاذ تنتشل البلد من الحالة المتردية التي وصلت إليها، مبينا أن الحكومة الحالية ضعيفة ولا تمتلك قرارا ولا توجد رؤية لدى أغلب الوزراء فيها.

ودعا إلى اختيار وزراء أكفاء يستطيعون على الأقل التفاوض ولديهم رؤى يمكن مناقشتها، لافتا إلى أن النواب يقومون بدورهم وكذلك اللجان البرلمانية.

ودلل على ذلك بأنه منذ بداية دور الانعقاد إلى اليوم لم يلغ اجتماع أي لجنة بسبب عدم اكتمال النصاب وهذه سابقة برلمانية.

وقال العتيبي إن خيار حل مجلس الأمة هو حق لسمو أمير البلاد وسموه يفعل ما يراه مناسبا، مؤكدا أن النواب لن يتراجعوا عن أي مطلب شعبي أو أي مطلب من شأنه الدفع بالإصلاحات السياسية.

من جهته دعا النائب د. عادل الدمخي إلى تغليب الحكمة والعقلانية ومصلحة البلد وتوفير مناخ سياسي مناسب لتقديم الإصلاحات وتشريعها وتفعيل الرقابة الحقيقية وكشف الفساد الذي دمر البلد في السنوات السابقة.

وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "ما حصل أمس يستوجب علينا مواجهة الأمر بواقعية وعقلانية وتوجيه الأمور إلى نصابها الصحيح، والحكومة عليها احترام الخلاف السياسي وفق الأطر الدستورية والقانونية".

وأضاف إنه "لا يمكن قبول سياسة فرض الواقع إما أن تستجيبوا أو ننسحب، فهذا نهج لم نعهده إلا من حكومات كانت فاشلة وسببت دمار البلد في الفترة السابقة ولا نريد لهذه الحكومة أن تكون على هذا النهج نفسه".

الرئيس في حديث مع المضف والأنبعي عقب رفع الجلسة

عبيد الوسمي يتناول القهوة العربية

بوشهري: استجواب وزير شؤون مجلس الوزراء أصبح استحقاقاً دستورياً طالما لم تلغِ المعاشات الاستثنائية

خالد العتيبي:عدم حضورها يعطى مؤشرا بأنها غير قادرة على حل الملفات التي يطالب بها النواب

من أبجديات العمل السياسي القبول بالمناقشة وسماع الرأي والرأي الآخر للخروج بتفاوض أو حلول

إذا كانت تريد التعاون مع المجلس فيفترض أن تكون حريصة على حضور الجلسات وإيصال المعلومات

ماجد المطيري يوجه سؤالا إلى وزير التعليم العالي حول عقود الحراسة في جامعة الكويت

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د.حمد العدواني،عن عدد عقود الحراسة في جامعة الكويت، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من عقود تسلم المباني من الشركات المنفذة لجامعة صباح السالم (الشدادية) لكل مبنى على حدة، مع إرفاق الكفالات الخاصة لكل مبنى؟

2 – ما عدد عقود الحراسة في جامعة الكويت، وهل هناك عقود تم التجديد لها من دون طرح مناقصات جديدة، إذا كان الجواب نعم، فبرجاء تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود المبرمة في ذلك الشأن مع بيان تفصيلي بإجمالي عدد أفراد الحراسة المسجلة طبقا لتلك العقود، مع تبيان الحاجة الفعلية للأعداد على المتر المربع الواحد وحاجة كل مبنى على حدة؟

3 – صورة ضوئية من عقود التكييف والمصاعد لمباني جامعة صباح السالم (الشدادية) مع بيان عدد المصاعد والتكييفات لكل مبنى وكلية على حدة، وعقود الصيانة الخاصة بهم.

4– صورة ضوئية من عقد الأنظمة الآلية ونظم المعلومات مع تبيان سبب الترسية بالأمر المباشر مع الشركة المزودة.

لقطة تذكارية للخالد وبوشهري

تشاور